(مترجمة)

العناوين:

- **وزير سعودي يقول إن التسلح النووي ضد إيران خيار**
- **أمريكا تختبر صواريخ جديدة**
- **تشكيل أكبر كتلة تجارية في العالم**

التفاصيل:

وزير سعودي يقول إن التسلح النووي ضد إيران خيار

في مقابلة أجريت مؤخراً مع وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودية، عادل الجبير، قال فيها إن السعودية تدرس فكرة التسلح النووي في حال أصبحت إيران قوة نووية، مشيراً إلى أن "الإيرانيين لم يستجيبوا إلا للضغوط". ولذا ستحتفظ البلاد بحقها في التسلح بأسلحة نووية إذا لم تتمكن إيران من التوقف عن صنع سلاح نووي في المنطقة. وقال عادل الجبير لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) في مقابلة أجريت معه مؤخراً "إنه بالتأكيد خيار". وقال إنه إذا اصبحت إيران قوة نووية فإن المزيد من الدول سوف تحذو حذوها. وأضاف "السعودية أوضحت تماما أنها ستبذل كل ما في وسعها لحماية شعبها وحماية أراضيها". وفي الأسبوع الماضي، حث العاهل السعودي العالم على اتخاذ "موقف حاسم" لمعالجة جهود إيران لتطوير برامجها النووية والصواريخ الباليستية. وردا على ذلك، دعا المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده المملكة إلى الامتناع عن "الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة والتي تحض على الكراهية".

أمريكا تختبر صواريخ جديدة

أسقطت أمريكا صاروخا باليستيا عابرا للقارات فى الفضاء لأول مرة باستخدام صاروخ اعتراضي أطلق من سفينة حربية. وكانت التجارب الأمريكية السابقة لاعتراض القذائف التسيارية العابرة للقارات تشمل قاذفات أرضية. إن اعتراض الصواريخ العابرة للقارات مكلف وصعب، مما يجعل هذا إنجازاً كبيراً للجيش الأمريكي. ومع خروج أمريكا من عدد من اتفاقات الصواريخ ومع امتلاك عدد من الدول بالفعل لمنصات ميليترا التي يمكن أن تسبب مشاكل لأمريكا كما شهدنا في العراق وأفغانستان، فإن أمريكا قد بحثت عن إمكانيات من شأنها أن تمنحها قدرات المواجهة. إن مبدأ مفهوم الجو والبحر الأمريكي مبني على استخدام أسلحة المواجهة التي لن تتطلب من أمريكا الحفاظ على منصات على مقربة من المنافسين الأقران مثل الصين. وها هو سباق التسلح العالمي يعود.

تشكيل أكبر كتلة تجارية في العالم

وقعت الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا والدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا، الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة الضخمة في قمة إقليمية عقدت في هانوي. وبعد ما يقرب من عقد من المفاوضات، يشكل الأعضاء ما يقرب ثلث سكان العالم، ويمثلون 29% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبالتالي ستكون منطقة التجارة الحرة الجديدة أكبر من اتفاقية أمريكا والمكسيك وكندا والاتحاد الأوروبي. كما كانت الهند جزءا من المفاوضات، بيد أنها انسحبت العام الماضي، بسبب المخاوف من أن خفض التعريفات الجمركية قد يضر بالمنتجين المحليين. وقبل خروج أمريكا من الشراكة عبر المحيط الهادئ، كان يُنظر إلى الشراكة على أنها بديل لجدول أعمال التجارة الإقليمية بقيادة أمريكا نظرا لاشتمال الصين. ومن المتوقع أن يلغي البرنامج مجموعة من التعريفات الجمركية على الواردات في غضون 20 عاماً. كما يتضمن أحكاماً بشأن الملكية الفكرية والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية والتجارة الإلكترونية والخدمات المهنية. ولكن من المرجح أن يكون لـ"قواعد المنشأ" الجديدة، التي تحدد من أين يأتي المنتج، أكبر تأثير. وكانت اتفاقات التجارة الحرة القائمة معقدة بالمقارنة مع اتفاقية التجارة الحرة. بالفعل العديد من الدول الأعضاء لديها اتفاقيات تجارة حرة مع بعضها البعض، ولكن هناك قيود. وقد تواجه الشركات التي تزوّد سلاسل التوريد العالمية تعريفات حتى في إطار اتفاقية التجارة الحرة لأن منتجاتها تحتوي على مكونات مصنوعة في أماكن أخرى. في حين إن الكثيرين يرون الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة كصفقة تجارية صينية، إلا الصفقة في الواقع توسع وتوحد الاتفاقيات التجارية القائمة بين الأعضاء. ولكن بالنسبة للصين، فإن الاتفاق لا يعمق كثيراً من دورها البارز بالفعل في التجارة الإقليمية.